



حماه: موجة مزادات حكومية جديدة لاستثمار أراض زراعية يملكها نازحون ومغتربون

طرحت مؤسسات تابعة للحكومة السورية السورية مجموعة جديدة من الأراضي الزراعية للمزاد العلني بغية "الاستثمار" في مناطق ريف حماه: صوران ومورك وكفرزيتا واللطامنة واللحايا بهدف استثمارها بعد حجزها ووضع اليد عليها بعد نزوح أصحابها

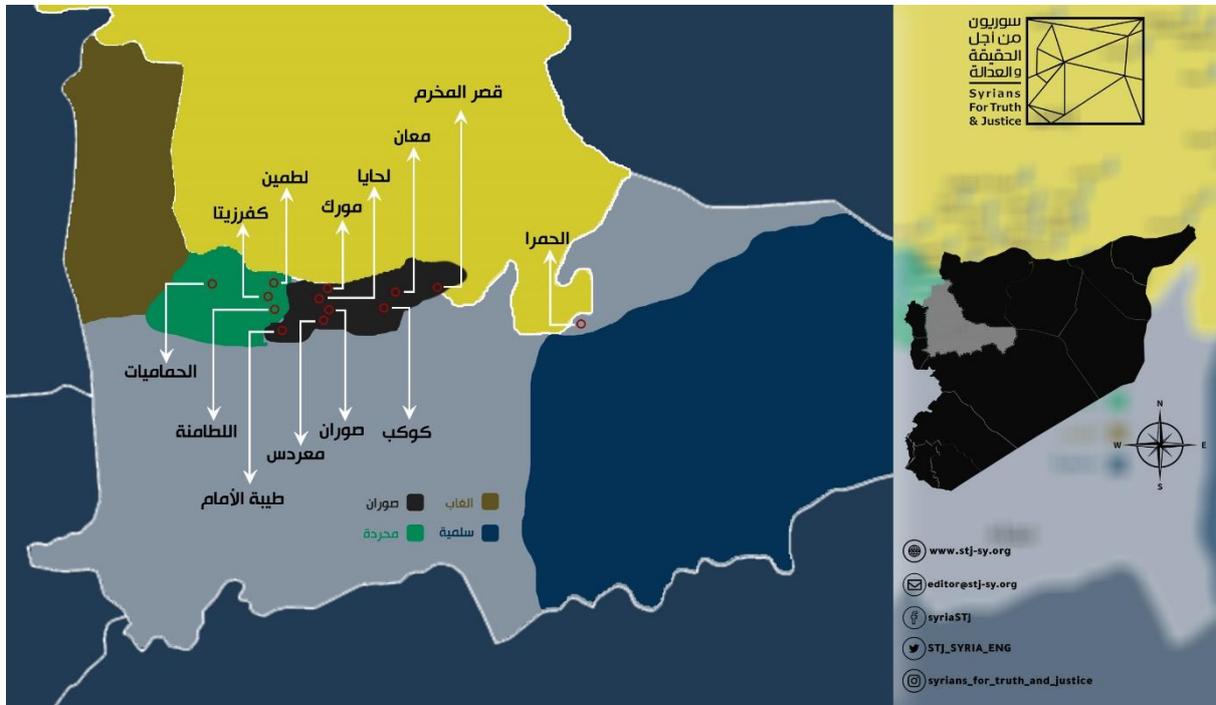
حماه: موجة مزادات حكومية جديدة لاستثمار أراض زراعية يملكها نازحون ومغتربون

طرحت مؤسسات تابعة للحكومة السورية مجموعة جديدة من الأراضي الزراعية للمزاد العلني بغية "الاستثمار" في مناطق ريف حماه: صوران ومورك وكفرزيتا واللطامنة والحايا بهدف استثمارها بعد حجزها ووضع اليد عليها بعد نزوح أصحابها

ما تزال الحكومة السورية المركزية في دمشق، تستمر في عمليات الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في ريف محافظة حماه، وتقوم بوضع يدها على تلك الأراضي (حجز لفترة محددة)، بسبب عدم قدرة مالكيها الأصليين¹ إلى الوصول إليها لأسباب عديدة، منها عملية التشريد والنزوح القسري نفسها، ولكون أن العديد منهم مطلوبين للأجهزة الأمنية السورية بقضايا "إرهابية". ومنها أن جزء من مالكي تلك الأراضي هم من المغتربين.

وكانت العمليات العسكرية الدائرة في المناطق المشمولة بهذا التقرير، قد أدت إلى موجة نزوح قسرية واسعة، أعقب ذلك سيطرة الجيش السوري/الحكومة السورية على مساحات واسعة بمساعدة من القوات الروسية، ثم قامت بالاستيلاء على أرض زراعية ومن ثم تأجيرها وطرحها في مزادات علنية من قبل اللجنة الأمنية في حماه² لاستثمارها منذ منتصف العام 2020.

بدأت الموجة الثانية من عمليات الاستيلاء على الأراضي، موضوع هذا التقرير، في بداية شهر تموز/يوليو 2021، وتحديداً في مناطق: صوران ومورك وكفرزيتا واللطامنة ولحايا. خصوصاً تلك المزرعة بأشجار الفستق الحلبي والزيتون، وذلك بهدف طرحها مجدداً في مزاد علني لاستثمارها.



صورة رقم (1) - خارطة توضح المناطق حيث استولت الحكومة السورية على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في ريف محافظة حماه. المصدر: سوريون من أجل الحقيقة والعدالة.

¹ انتقلت ملكيات معظم هذه الأراضي إلى السكان الحاليين بعد قوانين الاستصلاح الزراعي في ستينيات القرن المنصرم وتحديد سقف الملكيات في سوريا بعد قيام الوحدة ما بين سوريا ومصر.

² هي أعلى سلطة سياسية وعسكرية وأمنية في المحافظة، وتتبع مباشرة إلى "مكتب الأمن الوطني". أما هيكلية اللجنة الأمنية في كل محافظة فتتكون من:

رئيس اللجنة: وعادة ما يشغل هذا المنصب أعلى رتبة عسكرية متواجدة في المحافظة - المحافظة - أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي - ممثل عن الجبهة الوطنية التقدمية في المحافظة - النائب العام/المحامي العام - قائد شرطة المحافظة - قائد الشرطة العسكرية في المحافظة - رؤساء الأفرع الأمنية التالية: جهاز المخابرات العامة وجهاز الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن السياسي وجهاز المخابرات الجوية - قائد ميليشيات الدفاع الوطني - قيادة الفرق والألوية العسكرية.

وكانت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة قد نشرت [تقريراً مفصلاً](#) يوثق عمليات الاستيلاء التي قامت بها قوات الحكومة السورية في محافظتي حماة وإدلب في العام 2020، وآلية طرح الأراضي في المزاد العلني، وكشف التقرير معلومات حول الاستيلاء على 60 ألف دونم (6000 هكتار) تضرر على إثرها مئات المزارعين.

يرصد هذا التقرير جزء من المزادات/المزادات الجديدة التي وقعت في المناطق المذكورة آنفاً، والتي كان المستفيد منها في معظم الأحيان شخصيات عسكرية/قادة ميليشيات موالية للحكومة السورية أو أشخاص مقربون من مسؤولين محليين، ولأجل هذا التقرير التقت سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بمجموعة من الشهود والمصادر، قاموا بتزويد المنظمة بمجموعة من المعلومات حول تفاصيل عمليات الاستيلاء والمزادات والاستثمار لاحقاً.

الإعلان عن المزادات/المزادات:

بتاريخ 1 تموز/يوليو 2021، اجتمعت اللجنة الأمنية في محافظة حماة وقررت إعادة الاستيلاء على الأراضي الزراعية المشجرة بمحصول الفستق الحلبي والزيتون في منطقة ريف حماة الشمالي، وأقرت تشكيل لجان فرعية لجرد مساحات وطاقات الإنتاج المتوقعة لحقول الفستق الحلبي التي سيتم الاستيلاء عليها، كما حددت أن موعد القطاف سيبدأ في 20 تموز/يوليو 2021. وكان القرار يستهدف الأراضي الزراعية التي يملكها في معظم الأحيان النازحون قسراً من مناطقهم، وأيضاً مغتربون كانوا قد غادروا البلاد قبل بدء النزاع السوري.

بتاريخ 5 تموز/يوليو نشرت اللجنة الأمنية في حماة [إعلاناً](#) رسمياً موقعاً من محافظة حماة/حماة (محمد طارق كرشاتي)، تضمن المناطق التي وقعت فيها عمليات الاستثمار العلنية لأراضي المشجرة بالفستق الحلبي، وكانت في مناطق: لطمين - اللطامنة - القسم الخارجي - الحمرا - صوران طيبة الامام - معردس - كوكب - مورك - معان - لحايا - قصر المخرم - كفرزيتا - الحماميات. إضافة إلى تواريخ تقديم طلبات الاستثمار ومكان عقد المزاد. على أن تجري المزادات في قصر المحافظة بحماة، كما ألزم الإعلان المستثمرين جميعاً دفع مبلغ تأمين قدره 70 ألف ليرة سورية عن كل دونم لموسم زراعي واحد.



الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة
محافظة حماة
الرقم: ٢٢١/٦
التاريخ: ٢٠٢١/٧/٥

إعلان للمرة الأولى بالسرعة الكلية

استناداً لأحكام القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ .
واستناداً لكتاب وزارة الزراعة رقم ١٦٩ / ق ز تاريخ ٢٠٢١/٦/٩ .
تعلن الأمانة العامة لمحافظة حماة عن مزايده علنية لاستثمار الأراضي
المشجرة بالفستق الحلبي في المناطق التالية :

م	اسم المنطقة	تاريخ تقديم الطلب	مكان وتاريخ وساعة المزاد
١	لطمين - النظامة - القسم الخارجي - الحمراء .	من ٢٠٢١/٧/٦ لغاية ٢٠٢١/٧/١١	قاعة الاجتماعات في المحافظة بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٢ الساعة التاسعة صباحاً.
٢	صوران - طيبة الامام - معدرس - كوكب - معان - قصر المخزم - كفرزيتا - الحماميات	من ٢٠٢١/٧/٦ لغاية ٢٠٢١/٧/١١	قاعة الاجتماعات في المحافظة بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٣ الساعة التاسعة صباحاً.
٣	مورك - حايا	من ٢٠٢١/٧/٦ لغاية ٢٠٢١/٧/١١	قاعة الاجتماعات في المحافظة بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٤ الساعة التاسعة صباحاً.

- مدة العمل : موسم زراعي واحد قابل للتجديد لموسم اخز بموافقة الطرفين .
- التأمينات الأولية : / ٧٠,٠٠٠ / سبعون الف ليرة سورية للدوم الواحد .
- التأمينات النهائية : ١٠% من قيمة الاحالة بموجب شيك مصدق أو كفالة مصرفية .
- تقدم الطلبات الى ديوان الناقد الواحد في الامانة العامة لمحافظة حماة مرفقة بالأوراق الثبوتية (لا حكم عليه ، سند اقامة ، تصريح ، تعهد ، التأمينات الأولية) .
- للإطلاع على الاراضي المطروحة لاستثمار مراجعة لوحة اعلانات المحافظة أو مديريات المناطق والنواحي في المحافظة (صوران ، محرده ، سلمية) .
- على الراغبين بالتقدم للمزاد مراجعة دائرة العقود في الامانة العامة لمحافظة حماة للحصول على الاضبارة الفنية لقاء مبلغ / ١٠٠٠٠ / ل س .

محافظ حماة

المهندس محمد طارق كرشياتي

صورة إلى :

- السيد النائب والسادة اعضاء المكتب التنفيذي ..
- السيد الأمين العام للمحافظة .
- اتحاد فلاحي محافظة حماة .
- المدير العام للإدارة العامة للمحافظة .
- مديرية الزراعة بحماة . مديرية المالية والمحاسبة .
- رئيس وأعضاء لجنة المزاد - للإطلاع واجراء المتقضى اللازم .
- المراسلات - الاضبارة - لوحة اعلانات الامانة العامة .

صورة رقم (2) - نسخة عن إعلان استثمار أراض ضمن مزاد علني.

وبتاريخ 8 تموز/يوليو 2021، نشر الحساب الرسمي لمحافظة حماه، [معلومات](#) عن اجتماع عقده محافظ حماه "محمد طارق كرشياتي"، وقائد شرطة حما اللواء "جاسم الحمد"، وعضو قيادة فرع حزب البعث العربي الاشتراكي "مخزوم حيدر"، اجتماعاً في قصر المحافظة بحماة من أجل متابعة آلية عمل جلسات المزاد العلني التي سيتم عقدها لاستثمار الأراضي المزروعة بالفستق الحلبي.

الشروع بالمزايدات:

في يوم 10 تموز/يوليو 2021، وفي قصر المحافظة بمدينة حماه، بدأت جلسات المزايدات العلنية لاستثمار الأراضي التي تم الاستيلاء من قبل الحكومة السورية والتي تعود ملكيتها لنازحين، وفي يوم 18 تموز أعلنت محافظة حماه عن استكمال عقد المزادات، وفي يوم 19 تموز زار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في الحكومة السورية "محمد قطنا" محافظة حماه للاطلاع على سير المزادات.



صورة رقم (3) - صورة مأخوذة من الصفحة الرسمية لمحافظة حماه، تُظهر سير عمليات جلسة المزاد العلني المقامة في مبنى المحافظة الخاصة باستثمار الأراضي المزروعة بالفستق الحلبي في محافظة حماه.

وكلفت اللجنة الأمنية في المحافظة لجان فرعية لتنفيذ القرارات حيث تقوم اللجنة الأمنية في المحافظة بتشكيل لجان تنفيذية خاصة، تساهم في عمليات تقدير المساحات وتنظيم المزادات، وتقوم أيضاً بتشكيل لجان إحصاء وكشف ومزادات في القرى والبلدات. وتكون هذه "اللجان التنفيذية الخاصة" بمثابة صلة الوصل بين اللجنة الأمنية المركزية واللجان المتواجدة على الأرض.

الشاهد الأول، وهو مصدر تمكّن من المشاركة في إحدى المزادات، قال "لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مشاهداته التالية:

"جلسات المزادات كانت صورية، إذ عملت اللجنة المختصة الصغيرة على اختيار أسماء معينة تعمل بقيادة ميليشيات موالية لقوات الحكومة السورية مثل قادة الدفاع الوطني ونسور الزوبعة والفيلق الخامس وعدد كبير من المتنفذين".

وتابع:

"أما بالنسبة للأشخاص العاديين الذين يريدون الاستثمار فيتوجب عليهم الدخول وتسجيل اسمهم في المزاد عبر وسيط إما من الأمن العسكري/جهاز الاستخبارات العسكرية أو الأمن السياسي ودفع مبلغ نحو 300 دولار أمريكي لحضور المزاد مع عدم ضمان اختياره بالقرعة".

الشاهد الثاني، وهو مصدر آخر شارك في مزاد علني بهدف استثمار أرض يملكها عمه، سبق أن استولت عليها الحكومة السورية، حيث قال "لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" حول ما رآه:

"كان يجب أيضاً على مشارك دفع رسوم تأمين تقدر ب 70 ألف ليرة سورية لكل دونم.. وأنا دفعت 280 ألف ليرة سورية في مديرية المالية محافظة حماة لأتمكن من المشاركة في مزاد على أرض عمي التي تبلغ مساحتها نحو 40 دونم، إلا أن لجنة المزادات لم تمنحني إلا 20 دوغماً والباقي أعطته لأحد المتنفذين في الميليشيات الموالية للحكومة".

ولم تكتفِ اللجنة الأمنية في حماه بمصادرة أراضي النازحين جراء العملية العسكرية فقط، بل شملت في بعض الحالات أراضي مغتربين كانوا قد غادرو البلاد قبل عام 2011، حيث لم تخول القرارات الصادرة من اللجنة الأمنية المركزية، الأقرباء من الدرجة الأولى والثانية بالتصرف بأراضي الأشخاص غير الموجودين ضمن مناطق سيطرة الحكومة السورية، وألزمت حضور مالك العقار الأساسي (الذي تم تقييد العقار باسمه في سجلات الدولة).

الشاهد الثالث، وهو مزارع في مدينة كفرزيتا، قال "لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ما يلي:

"في مدينة كفرزيتا قامت اللجنة المحلية المكلفة بإحصاء أراضي المصادرات بضم أكثر من 300 دونم تعود ملكيتها لعدد من المغتربين الذين غادرو سوريا بشكل قانوني، وعندما طالب المغتربون بشطب أراضيهم طلبت اللجنة المحلية مبالغ مالية مقابل ذلك (..) إن وجود الأخ مناطق سيطرة الحكومة السورية لا يغني عن مصادرة أرض أخيه أو أي من اقربائه سيما إذا كان مطلوباً لقوات الحكومة السورية.. إذ عمدت اللجان إلى مصادرة مساحات لأشخاص مهجرين قسراً على الرغم من وجود أقربائهم بالدرجة الأولى في مناطق سيطرة الحكومة السورية حيث يضطر قريب المهجر قسراً إلى المشاركة بالمزاد لإبقاء أرض قريبه بيده مقابل أن يدفع مبلغ مالي لبعض الوسطاء من الضباط لتبقى قرعة الأرض عليه".

أتشتري ما تملكه؟

لجأ بعض المزارعين ممن استولت الحكومة السورية على أراضيهم ومحاصيلهم وعرضتها للاستثمار، إلى الدخول إلى تلك المزادات، عبر وسطاء أو عبر أقرباء لهم من الدرجة الأولى والثانية، وذلك من أجل ضمان استثمارها من قبل أشخاص يعرفونهم (على الأقل)، وضمان عدم ضياعها، ومنع استعصاء الغرباء في تلك الأراضي في المستقبل.

الشاهد الرابع، وهو نازح من منطقة محردة ويملك أرضاً تمت مصادرتها بغية الاستثمار، قال "لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ما يلي:

"كنت أملك 33 دوماً مزروعة بالفستق الحلبي كانت تعود على وأسرتي بالنفع الكبير، تلك الأرض ورثتها عن والدي واعتنيت بها وبذلت عليها بمالغ طائلة، وكانت تؤمن لي ولأسرتي مصروف المعيشة وبعض المشاريع الصغيرة وفي كل عام كان لدينا أمل جديد في المحصول .. لكن هجوم قوات الحكومة السورية على قريتنا دفعنا للفرار من المنطقة خصوصا بعدما قتلت شقيقتي نتيجة قصف قوات الحكومة، هجرنا أرضنا على أمل أن نعود قريبا لكن الحال انتهى بنا في خيمة لا تقي الحر والبرد".

وتابع:

"تهجرنا من قريتنا قبل موسم جني المحصول الذي تكلفت عليه أكثر من 7 آلاف دولار أمريكي، إلا أن المحصول أصبح من نصيب الميليشيات المحلية الموالية لقوات الحكومة.. هذا العام كنت أمل أن أمكن من العودة والعمل بالأرض لكن تفاجئنا بقرار الحكومة بإعادة وضع يدها على الأراضي الزراعية للنازحين.. قمت بإرسال أحد أقاربي للمشاركة بالمزاد من أجل أن استأجر أرضي التي هي ملكي.. لكن قريبي فشل في المشاركة لأننا لم ندفع رشاوى لضباط قوات الحكومة".

الشاهد الخامس، وهو أحد المزارعين الذين فروا من منطقة اللطامنة، قال "لسوريون من أجل الحقيقة والعدالة" ما يلي:

"حاصرت قوات الحكومة السورية منطقتنا في شهر آب/أغسطس 2019 لدفعنا إلى الرحيل .. خرجت مع عائلتي دون أن نتمكن من اصطحاب الآلات الزراعية غالية الثمن التي كنا نستخدمها للعناية بأشجار الفستق الحلبي، حيث كنا نملك 26 دوماً (26000 متر مربع)، كانت تدخل علينا نحو 30 آلاف دولار سنوياً، لم نتخيل أن نحرم من أرضنا التي تعبنا من أجلها أكثر من 20 عاماً، لذلك أرسلنا أحد أقربائنا ودفع 240 ألف ليرة سورية كرشوة لضابط من أجل إدراج اسمه ضمن المزادات، واستأجرنا أرضنا بـ 9 مليون ليرة سورية، عدا مبلغ التأمين".

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسا في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

🌐 www.stj-sy.org

📘 [syriaSTJ](https://www.facebook.com/syriaSTJ)

🐦 [@STJ_SyriaArabic](https://twitter.com/STJ_SyriaArabic)

📷 [Syrians for Truth & Justice](https://www.instagram.com/Syrians_for_Truth_and_Justice)

✉ editor@stj-sy.org